

تحقيق

يشتّم، اليوم، المتعاقدون بالتراضي وبالفاتورة في قسم المعلوماتية في المركز التربوي للبحوث والإنماء، رائحة تهريب عدد منهم بالطريقة نفسها التي اعتمدت لتحويل 14 شخصاً من التعاقد بالتراضي إلى التعاقد السنوي

المركز التربوي: المتعاقدون بالتراضي سيتكلمون

فاتن الحاج

هي حكاية 126 متعاقدًا بالتراضي وعاملاً على أساس الأجر اليومي وبالفاتورة في قسم المعلوماتية في المركز التربوي للبحوث والإنماء التابع لوزارة التربية. يحمل هؤلاء بطاقة الضمان الاجتماعي، ولا يطبق عليهم قانون العمل، يستفيدون من الاستشفاء والمعانة الطبية، ويحرمون إجازة الأمومة والإجازات السنوية والمرضية، رغم مرور 16 سنة على بداية الحكاية. درب النضال بدأ عندما راح المتعاقدون يراجعون إدارتهم بشأن حقهم في الاستقرار الوظيفي عبر تحويل العقود بالتراضي وبالفاتورة إلى عقود سنوية، أسوة بغيرهم من موظفي المركز الذين هم بالمناسبة متعاقدون بغالبيتهم العظمى، ما عدا ثلاثة منهم فقط موجودين في الملاك. والمفارقة أن البعض شارك على التعاقد ولا يزال متعاقدًا بالتراضي.

يومها، جرت محاولات لتقويض التحرك تحت حجة «ما تحكوا بيفلوكوم»، لكن لو كان صحيحاً أن الدولة ليست بحاجة إلى طاقات هؤلاء المتعاقدين لاستغنت عنهم منذ اليوم الأول، أو هذا على الأقل ما يعتقدونه هم «لماذا ستنتظر الدولة 16 سنة لتقول إنها تريدنا أو لا تريدنا؟». وحده وزير التربية آنذاك عبد الرحيم مراد طلب في أيار 2001 استشارة من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل بشأن مدى قانونية إفاضة العاملين بالفاتورة والمتعاقدين رضائياً ويؤمنون دواماً كاملاً في المركز التربوي ودور المعلمين من الإجازات الإدارية والمرضية التي يستفيد منها الإجراء. الاستشارة

ملف المتعاقدين بيد الوزير الجديد



رفضت رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء د. ليلي ملبحة فياض (الصورة) الإدلاء بأي تصريح بشأن قضية المتعاقدين رضائياً وبالفاتورة، وطلبت التريث واكتفت بالقول: «الملف بيد وزير التربية، فلننتظر ماذا سيجري». وكانت فياض قد أصدرت تعميماً جاء فيه: «من خلال مراقبة سير العمل في مختلف مشاريع المركز تبين في الفترة الأخيرة أن بعض العاملين بموجب عقود رضائية، أو العاملين بموجب فاتورة أو حجز مالي يتقدمون بتقارير طبية بصورة متكررة، وحيث إن القوانين والأنظمة المرعية الإجراء لا تجيز لأصحاب العلاقة الاستفادة من إجازات صحية. يهم رئاسة المركز تذكير المعنيين بالأمر بما يلي: أولاً: يتعدّر قبول التقارير الطبية المقدمة من قبل العاملين بموجب عقود رضائية، أو بموجب فاتورة

أو بموجب حجوزات إجمالية بسبب عدم إمكانية إفاذتهم من إجازات صحية، على أن تحسم فترة التغيب بسبب التقارير الطبية مهما كان نوعها. ثانياً: يعود لرئيسة المركز تقدير الحالات الطارئة التي تستوجب الدخول إلى المستشفى واتخاذ ما يلزم بشأنها، مع التأكيد على ضرورة قيام المعنيين بهذا الأمر بالخدمات المطلوبة منهم تجاه المركز، وضمن المهل المحددة لذلك.»

كان ذلك في تموز 2010 حين رفعت رئيسة المركز التربوي د. ليلي ملبحة فياض كتاباً إلى وزير التربية آنذاك د. حسن منيمنة، بإيعاز من الوزارة نفسها، كما يقول المتعاقدون، يضم 14 اسماً فقط اختيروا بصورة استثنائية

أفادت أن حالة هؤلاء إجراء لدى الإدارات التي يعملون فيها، وبالتالي وجب إخضاعهم لنظام الأجراء. لكن الاستشارة نامت في الأدرج، وساد الصمت طويلاً إلى أن «كمشناهم في بيت الياك»، على حد تعبير المتعاقدين.



ينظر المتعاقدون إجراء المقتضى منذ 8 أشهر (أرشيف)

اسماؤهم في الجدول المرفق له، مهمته المحددة في مشاريع المركز ويؤمن دوامه بصورة طبيعية ويخضع للإجراءات الإدارية المطبقة في المؤسسة، والأهم أن تحويل المتعاقدين رضائياً المعنيين في الكتاب بالشروط ذاتها إلى متعاقدين

ومن كل الطوائف. يطلب الكتاب الإجازة للمركز التربوي تحويل عقود المتعاقدين رضائياً إلى عقود عادية لتابعة تنفيذ مشاريع المكننة والمعلوماتية في المركز. ومن الأسباب الموجبة التي يسوقها الكتاب أن لكل من المتعاقدين الـ 14 المبينة

رميش بين البرغش والعطش

هذا النوع من البرغش، والمشكلة أن المزارعين يحتاجون إلى مياه البركة، ومياه الدولة لا تصل إلى البلدة، وهذه هي المرة الأولى التي ينتشر فيها هذا النوع من البرغش، كما أننا نخاف من أي حرب مقبلة تجعل الأهالي مضطرين إلى الاتكال على مياه البركة، كما حصل في حرب تموز، إضافة إلى أن هذه المياه هي المصدر الرئيسي لريّ الماشية». يذكر أن معظم أبناء بلدة رميش يقيمون فيها صيفاً وشتاءً (10 آلاف نسمة)، وهم يعتمدون على الزراعة. وقد عمد الجيش الإسرائيلي بعد التحرير إلى قطع المياه التي كانت تصل إليها من داخل فلسطين المحتلة، ولم يعمد المعنويون إلى تأمين المياه إليها، في وقت يؤكد فيه مصدر في مصلحة مياه بنت جبيل أن معظم أصحاب منازل البلدة يدفعون ما يستحق عليهم من رسوم، لكن المياه لا تصل إليهم لأسباب لها علاقة بالسرقة والهدر والمحسوبيات. ويقول شوفاني «أبناء رميش يطالبون منذ عشر سنوات بحفر بئر ارتوازية، لكن من دون جدوى لذلك هناك رغبة عند الأهالي في النزول إلى الشارع، رغم أن البلدية تحاول عدم القيام بذلك، نظراً إلى أوضاع البلدة الصعبة».

داني الامين «تغزو» أسراب من البرغش بلدة رميش الحدودية بسبب المياه الآسنة في بركة مياه البلدة الفوقا، من دون أن يبادر أحد إلى المطالبة بالتخلص منها للحاجة إليها في الزراعة في ظل أزمة المياه في المنطقة. «بعيد الثامنة مساءً، تبدأ الكارثة اليومية، إذ تنطلق أسراب البرغش الكثيفة من البركة، باتجاه المنازل، نضطر إلى إقفال كل الأبواب والنوافذ وحتى زجاج سياراتنا»، تقول ماري طانيوس، طالبة «بتدخّل المعنويين في وزارتي البيئة والصحة لحلّ هذه المشكلة، أو الاستغناء عن مياه البركة رغم حاجة المزارعين إليها». ويوضح البير الحاج أن «طبيب القضاء رأى أن الحلّ بإفراغ البركة من المياه» مشيراً إلى أن «عينة من المياه أرسلت إلى وزارة الصحة العامة منذ أسبوعين، لكن لم ترسل الوزارة تقريرها حتى الآن، كما أن البلدية لم تتحرك كما يجب، لأن معظم أعضائها مقيمون في بيروت ولا يشعرون بحجم هذه المعاناة». في المقابل، أوضح نائب رئيس البلدية ميشال شوفاني أن «البلدية عمدت إلى تنظيف محيط البركة ورش الأدوية المختلفة، لكننا لم نستطع القضاء على

على فكرة

يؤكد أهالي بلدة

رميش أنهم لم يشاهدوا يوماً هذا الكمّ من البرغش، الغريب المنظر، الذي يهجم بالأسراب على البيوت. ويقول البير الحاج، صاحب مركز تجاري مقابل البركة الفوقا، حيث المياه الآسنة، إن البرغش ينتشر بسرعة ليلاً في محيط البركة السكني، ويمتد إلى الأحياء الأخرى، ويتجمع بالآلاف عند مداخل المنازل وعلى النوافذ، وفي المنازل التي يدخلها بسرعة قياسية عند فتح باب أو شبّاك لمدة قصيرة.

ناجحو «الأساسي» ينتزعون التعيين

«قمحة»، هكذا عبّر المدرسون المتعاقدون في التعليم الأساسي الرسمي الناجحون في مباراة مجلس الخدمة المدنية عن فرحتهم بإقرار اقتراح قانون تعيينهم في لجنة المال والموازنة، كما أقرته لجنة التربية والإدارة والعدل. وينتظر المدرسون أن يأخذ القانون طريقه إلى الهيئة العامة لمجلس النواب تمهيداً لإقراره وإسدال الستار عن معاناة عمرها أكثر من 15 سنة، وينفي رئيس لجنة المال، النائب إبراهيم كنعان، في اتصال مع «الأخبار» أن يكون سبب التأخير طائفيًا كما أثير في وسائل الإعلام، بل «إننا نطبق قانون الموظفين (لا يجوز التعيين من دون أن يكون هناك شعور)، وكنا ننتظر دراسة وزارة التربية للحاجات التي تسلمناها منذ أسبوع واحد فقط». وبلغت كنعان إلى أن «القانون يفترض أن يكون تعيين المعلم ضمن القضاء والمحافظات التي أجرى فيها المباراة، فوافقنا استثنائياً، مرة واحدة فقط بفتح المحافظات التي لا يحرم ثمانية معلمين من التعيين، على أن تعود إلى تطبيق القانون في المرات المقبلة». وكانت التحركات الأخيرة قد حسمت القضية لمصلحة المدرسين الذين انتزعوا حقهم بالتعيين بعدما كثفوا اتصالاتهم

(الأخبار)